محاضرات مقياس علم التراكيب

خاصة بطلبة السنة الثالثة لسانيات عامة

د.رشيد بديدة

المحاضرة الأولى

ضبط المفاهيم والمصطلحات (الكلام، الكلم، النحو، النظم)

توطئة :

يواجه طالب اللغة العربية، وهو يتعرض للتراكيب ومسائلها، جملة من المصطلحات، قد تتشابه في شيء من نطقها أو شيء من معناها، فيلتبس عليه الأمر، ويخالها من القبيل نفسه، من ذلك الفرق بين الكلام والتركيب ، وبين النحو والإعراب وبين النحو والنظم. وسنحاول أن نبسط ذلك فيما هو آت.

1- **التركيب :**

اصطلاحا: نقصد بالتركيب في الاصطلاح التركيب النحوي، وقد ورد في المفصل للزمخشري تعريفا للكلام يقابل مصطلح التركيب ملخصه أنه هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى؛ ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم .ومجرد تركيب لكلمتين لا يكفي لينشأ الكلام أو التركيب النحوي فشرط ذلك الإفادة. يقول ابن مالك في ألفيته " :كلامنا لفظ مفيد كاستقم اسم وفعل ثم حرف الكلم " فالإفادة شرط ضروري، ولا تواصل يقع بين أطراف الخطاب دون توفرها .ولا يكون الكلام أو التركيب مفيدا إلا إن كان تعالقيا وفق النظام النحوي والدلالي المتواضع عليه .والتعليق هو إسناد كلمة لأخرى بحيث يكون لها بهذا الإسناد معنى نحوي معين، كالابتداء والفاعلية والمفعولية وغيرها، ولا بد لهذا التعليق أن يكون وفق العرف المعجمي والدلالي السائد ، فلا يمكن إسناد معنى لآخر لا يقبله ذلك العرف أو النواميس الكونية، وقد ذكر سيبويه ذلك في كتابه عند تقسيمه الكلام إلى أربعة أصناف: مستقيم حسن ومحال ومستقيم كذب ومستقيم قبيح في باب الاستقامة من الكلام والإحالة.

2-الكلام: وقد مر بنا في المبحث السابق، فهو مطابق لمعنى التركيب أي التركيب النحوي، بقي فقط أن نشير إلى أن هناك اختلاف بين النحوي واللغوي في معنى الكلام، فهو عند الثاني لا يشترط أن يكون شفهيا فقد يكون بالخط وقد يكون بالإشارة وقد يكون بالحال وقد يكون بالنصب .فالحاصل أنّ للكلامِ معنيين: لغوي ونحوي، فالكلامُ عند أهل اللغةِ: ما تحصلُ بسببهِ فائدةٌ، سواءٌ كان لفظاً أم لم يكن، كالخط والكتابة والإشارة، أمّا عند النحاةِ فهو ما اجتمع فيه شرطان؛ الأول: أن يكون لفظاً، الثاني: أن يكون مفيداً فائدة يحسن السكوت عليها-3 .النحو: يعرفه ابن جني بقوله: النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها .وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوًا كقولك: قصدت قصدًا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم وكما أن بيت الله خص به الكعبة وإن كانت البيوت كلها لله.

3-الإعراب: الإعراب هو تغيير أواخر الكلم باختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً " ويعرفه ابن جني بقوله :(هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيدًا أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول.

4- النظم: يعرفه الجرجاني بقوله: (النظم توخي معاني النحو)، ويقول: (واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله).

تطبيقات:

شرح تفصيلي للنظم:

النظم لغة التأليف، أما اصطلاحا: فهو عملية تأليف كلام يكون فيه توخي لمعاني النحو، بمعناه العام، بحيث يكون هناك تناسب واتفاق وانسجام بين جميع المستويات اللغوية من الصوت إلى الصرف إلى التركيب إلى المعجم ومناسبة كل ذلك للمقام المراد التحدث عنه. ويمكن تشبيه النحو والنظم بالألوان أو الأصباغ المستخدمة في الرسم وبين الصورة الفنية المرسومة.

من أمثلة توخي معاني النحو:

1-منع النحاة الفصل بين المتضايفين: حضر الاجتماع عمال وموظفي الجامعة. فالأول نحو والثاني نظم غير سوي لأن فيه خرق لقواعد النحو.

2-التقديم والتأخير الفاسد: من الأمثلة التي ذكرت كمثال لفساد النظم بسبب عدم توخي معاني النحو قول الفرزدق: وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أبوه يقاربه

3-كل تفاضل في قواعد النحو يجعل النظم أفضل:

4-النظم هو نتيجة للبحث في الفروق النحوية ليختار الناظم الشكل اللغوي الأنسب. فقد ذكر السامرائي أن هناك فرقا في المعنى بين قولنا:

-ليس محمد حاضرا، وما محمد حاضر. على الرغم من أن كلتاهما تأتي لنفي الحال، إلا أنه رأى من خلال سرد الكثير من الأمثلة القرآنية أن ما أشد في النفي من ليس.(يراجع كتابه: معاني النحو، ص228-233).

-أأنت فعلت ذلك ؟ أفعلت أنت ذلك؟ ففي الأولى إنكار للفاعل وفي الثانية إنكار للفعل.

-زيد ينطلق، زيد منطلق، ففي الأولى كان الإسناد فعليا أما الثانية فكان اسميا، ولا يخفى ما في الاسم من ثبات وفي الفعل من حركة وتجدد.

مما يدخل في معنى توخي معاني النحو:

التعليق النحوي: وهو محدد بقوانين نحوية هي حدود كل باب وأعراف أو نواميس تحدد القبول من عدمه.

ومن بين نتائج التعليق الاستعارة: كيف ذلك؟

مطابقة الكلام لمقتضى الحال: يمكن ضرب أمثلة عن ذلك.

الفرق بين النظم والنحو:

عندما نحتكم إلى نصوص عبد القاهر حول النظم الذي عده دعاة إحياء النحو رسما لطريق جديد في النحو نجد تفرقة واضحة بين النحو والنظم، فمعاني النحو ثابتة لا تحتاج إلى جهد ومعاناة، أما "النظم" فيكون في حسن التخير والنظر في وجوه كل باب، فينظر في صور الخبر، والأساليب من شرط وتوكيد وتخصيص، فيجيء بذلك حيث ينبغي له، ويحتاج ذلك قسطا كبيرا من التذوق والحس الأدبي والسليقة السليمة، وتلك مهمة فوق مهمة البحث في الصواب والخطأ، وهنا ارتبطت البلاغة

بالنحو ارتباطا وثيقا، حيث تبدأ مهمتها من حيث تنتهي مهمة النحو، لأنها ستتناول الصورة الصحيحة التي تدور حول غرض واحد لترى أيهما أرفع في درجات البلاغة ولماذا.

أسئلة ونصوص تطبيقية:

ما الفرق بين الكلام والتركيب النحوي؟

ما الفرق بين الكلام عند اللغويين وعند النحاة؟

ماالفرق بين الإعراب والنحو؟

ما الفرق بين التعليق والإسناد؟

ما معنى الإسناد لغة؟

ما الناتج من إسناد كلمتين لبعضهما بعضا؟

ما معنى قولنا في المحاضرة:(ولا بد لهذا التعليق أن يكون وفق العرف المعجمي والدلالي السائد)

ميز في الجمل التالية المستقيم الحسن من المحال من المستقيم الكذب من المستقيم القبيح:

-أدعوك ربي أن توفقني.(مستقيم حسن)

-غفرانك أبي. (مستقيم حسن)

- زرت الجنة بالأمس. (مستقيم حسن)

- حمل الرجل كل ذنوب أهل الأرض. (مستقيم حسن)

- علي أسد . (مستقيم حسن)

- شربت ماء البحر (مستقيم كذب)

-سأزور العاصمة أمس. (محال)

-سوف أشرب ماء البحر أمس. (محال كذب)

- قد زيدا رأيت: (مستقيم القبيح)

المحاضرة الثانية

التراكيب اللغوية في العربية

توطئة: تتوفر اللغة العربية على كثير من التراكيب تختلف فيما بينها فيما يخص طبيعة العلاقة بين أجزاء المركب الواحد، ولكن ما يربط بينها هو وجود الإسناد الذي يربط بين أجزاء المركب، وهذه الخاصية تجعل المركب موصوفا بالوحدة، يمكن تقسيم تلك الأنواع إلى قسمين: تراكيب نحوية وتراكيب معجمية. من التراكيب نذكر: التركيب الإسنادي، التركيب العددي، التركيب الوصفي، التركيب البياني،

التركيب المزجي .**التركيب الإسنادي:** وهو ما تألف من مسند ومسند إليه وهو التركيب النحوي الذي ينتج لنا -بعد عملية الائتلاف والنسج- الوظائف النحوية المعروفة كالمبتدإ والخبر والفعل والفاعل والمفعول به وغيرهما، وهو المعروف عند النحاة بالجملة أو الكلام الذي من شروطه الأساسية الإفادة. فالمسند إليه يكون دائماً اسم مثل: المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم الفعل الناقص، واسم الأحرف المشبهة بليس، واسم إن وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، وأمّا المسند فهو عادة ما يكون: فعلاً، أو اسم فعل، أو خبر المبتدأ، وخبر الأفعال الناقصة، وخبر إنّ وأخواتها، وخبر الأحرف المشبهة بليس .من أمثلة التراكيب الإسنادية قول الشاعر :السَّيْفُ أَصْدَقُ أَنْبَـــــاءً مِنَ الكُتُبِ في حدهِ الحدُّ بينَ الجدِّ واللَّعبِ بيضُ الصَّفائحِ لاَ سودُ الصَّحائفِ في مُتُونِهنَّ جلاءُ الشَّك والريَبِ وقول الشاعر :له أيطلا ظبـــــــــي وساقا نعامة وإرخاء سرحـــان وتقريب تتفــل التركيب الإضافي: ويتألّف من المضاف والمضاف إليه مثل: شجرةُ المنزلِ، عبد الله، مدير المدرسة، ويكون الجزء الثاني منه مجروراً . التركيب البياني: وهو كلّ كلميتن كانت ثانيتهما موضّحة معنى الأولى، ويأتي في ثلاثة أنواع فيما يعرف في النحو بالتوابع-1 :التركيب الوصفي: وهو ما يحتوي على الصفة والموصوف نحو: قابلتُ الرجلَ الوسيمَ-2 .التركيب التوكيدي: وهو ما تألف من المؤكَد، والمؤكِد، نحو: حضرَ الناسُ جميعُهُم-3 . التركيب البدلي: وهو ما تألف من البدل والمبدل منه، مثل قولنا: حضرَ محمد أخوكَ. ويتبع الجزء الثاني في المركب البيانيّ ما قبله في إعْرابِه .مركب مزجي: وهو كل كلميتن صارتا كلمة واحدة مثل: بعلبك، حضرموت، معد يكرب، ويقع في ثلاثة أنواع- :علم: مثل قولنا: تطوّرتْ بعلبكُّ- .غير علم: وهو ما يُبنى جُزءاه على الفتح، مثل أتمرّنُ صباحَ مساءَ- .ما ينتهي بويه: وهو دائماً مبنيٌّ على الكسر مثل قولنا: مررت بنفطويهِ، وسيبويهِ عالم جليل .التركيب الموصوليّ: وهو ما يتكوّن من الاسم الموصول، والصلة، نحو: عوقب من خانَ الأمانةَ، فـ (من) الاسم الموصول. وخانَ الأمانةَ الصلة .التركيب الظرفي :فلان يأتينا صباحَ مساءَ .صباح مساء: ظرف زمان مبني على فتح الجزأين في محل نصب . فلان يأتينا يومَ يومَ .يوم يوم: ظرف زمان مبني على فتح الجزأين في محل نصب .فلان ينهج في حياته بينَ بينَ .بين بين: ظرف مكان مبني على فتح الجزأين في محل نصب .التركيب الحالي ، مثل :فلان جاري بيتَ بيتَ .بيت بيت: حال مبني على فتح الجزأين في محل نصب .التركيب العددي: وهو ما رُكّب من العدد الأحد عشر إلى تسعة عشر، ومن الحادي عشر، إلى التاسع عشر .إعراب المركب العددي : العدد 11 :هذا العدد مركب من جزأين: العدد واحد والعدد عشرة، والجزآن لا بد أن يتوافقا مع المعدود تذكيرا وتأنيثا، ويعرب "أحد عشر" بالبناء على فتح الجزأين .مثال ذلك :جاء (أحدَ عشرَ) رجلا) .أحد عشر): فاعل مبني على فتح الجزأين في محل رفع .رجلا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .رأيت (أحدَ عشرَ) رجلا) .أحد عشر): مفعول به مبني على فتح الجزأين في محل نصب .رجلا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .مررت بـــ(أحدَ عشرَ) رجلا .الباء: حرف جر) .أحد عشر): مبني على فتح الجزأين في محل جر بالباء .رجلا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .جاءت (إحدى عشرةَ) بنتا) .إحدى عشرة): فاعل مبني على الفتح الجزأين في محل رفع. وهكذا في :رأيت (إحدى عشرة) بنتا. مررت بـــ(إحدى عشرة) بنتا .العدد 12 :هذا العدد مركب من جزأين: العدد اثنان ثم العدد عشرة، والجزآن لا بد أن يتوافقا أيضا مع المعدود تذكيرا وتأنيثا، أما إعرابه فجزؤه الأول معرب وجزؤه الثاني مبني على الفتح .جاء (اثنا عشر) رجلا) .اثنا عشر): فاعل مرفوع علامة رفعه الألف في جزئه الأول مبني على الفتح في

جزئه الثاني .رجلا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .رأيت (اثني عشر) رجلا) .اثني عشر): مفعول به منصوب علامة نصبه الياء في جزئه الأول، مبني على الفتح في جزئه الثاني .رجلا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .مررت بـــ(اثني عشر) رجلا .الباء: حرف جر .اثني عشر: مجرور بالباء وعلامة جره الياء في جزئه الأول، مبني على الفتح في جزئه الثاني .رجلا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة . جاءت اثنتا عشرة بنتا .اثنتا عشرة: فاعل مرفوع بالألف في جزئه الأول، مبني على الفتح في جزئه الثاني .بنتا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .وهكذا في :رأيت اثنتي عشرة بنتا .مررت باثنتي عشرة بنتا .العدد من 13-19 :هذا العدد مركب من جزأين "ثلاثة إلى تسعة مع عشرة" الجزء الأول يكون مخالفا للمعدود كأصله، والجزء الثاني يكون موافقا له ويُبنى على فتح الجزأين :جاء ثلاثةَ عشرَ رجلا ثلاثة عشر: فاعل مبني على فتح الجزأين في محل رفع .رجلا: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .أيت أربعَ عشرةَ بنتا .أربع عشرة: مفعول به مبني على فتح الجزأين في محل نصب .مررت بتسعةَ عشرَ رجلًا .الباء: حرف جر .تسعة عشر: مبني على فتح الجزأين في محل جر بالباء - .تركب كلمة "بضع" مع "عشرة" هذا التركيب أيضا، وتستعمل الاستعمال نفسه :جاء بضعةَ عشرَ رجلا .بضعة عشر: فاعل مبني على فتح الجزأين في محل رفع فاعل .رأيت بضعَ عشرةَ بنتا .بضع عشرة: مفعول به مبني على فتح الجزأين في محل نصب

تطبيقات

يقول ابن الأنباري متحدثا عن الجملة التي تقع خبرا للمبتدأ:

ولابد في هذا النحو-أعني الجملة- من ضمير يعود إلى المبتدأ؛ تقول: زيد أبوه منطلق، فيكون العائد إلى المبتدأ الهاء في أبوه، وأما قولهم : السمن منوان بدرهم، ففيه ضمير محذوف يرجع إلى المبتدأ، والتقدير فيه: "منوان منه بدرهم" , وإنما حذف منه تخفيفا للعلم بخ، ولو قلت (في مثال آخر (زيد انطلق عمرو لم يجز قولا واحدا، فلو أضفت إلى ذلك: إليه أو معه، صحت المسألة لأنه قد رجع من: إليه، أو معه ضمير إلى المبتدأ، وعلى هذا قياس كل جملة وقعت خبرا, وإنما وجب ذلك ليرتبط الكلام الثاني بالأول،ولو لم يرجع منه ضمير إلى الأول...تبطل فائدة الخبر.

أسرار العربية، مصدر سابق، ص٧٦.

المحاضرة الثالثة

قضايا الإسناد في اللغة العربية (1)

التقديم والتأخير

التقديم والتأخير-تحديد مفهومي:

لغويا؛ يقول ابن فارس في مادة (قَدَمَ):" (الْقَافُ وَالدَّالُ وَالْمِيمُ) أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى سَبْقٍ وَرَعْفٍ, ثُمَّ يُفَرَّعُ مِنْهُ مَا يُقَارِبُهُ: يَقُولُونَ: الْقِدَمُ: خِلَافُ الْحُدُوثِ. وَيُقَالُ:" شَيْءٌ قَدِيمٌ؛ إِذَا كَانَ زَمَانُهُ سَالِفًا"؛ أي سابقا و"(الْإِقْدَامُ) الشَّجَاعَةُ، و(الْمِقْدَامُ) و(الْمِقْدَامَةُ) الرَّجُلُ الْكَثِيرُ الْإِقْدَامِ عَلَى الْعَدُوِّ، و(اسْتَقْدَمَ) و(تَقَدَّمَ) بِمَعْنًى كَقَوْلِهِمُ اسْتَجَابَ وَأَجَابَ، و(قَوَادِمُ) الطَّيْرِ (مَقَادِيمُ) رِيشِه".

أما في مادة (أَخَرَ) فيقول ابن فارس: "الْهَمْزَةُ وَالْخَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ إِلَيْهِ تَرْجِعُ فُرُوعُهُ، وَهُوَ خِلَافُ التَّقَدُّمِ. وَهَذَا قِيَاسٌ أَخَذْنَاهُ عَنِ الْخَلِيلِ فَإِنَّهُ قَالَ: الْآخِرُ نَقِيضُ الْمُتَقَدِّمِ. وَالْأُخُرُ نَقِيضُ الْقُدُمِ، تَقُولُ مَضَى قُدُمًا وَتَأَخَّرَ أُخُرًا. وَقَالَ: وَآخِرَةُ الرَّحْلِ وَقَادِمَتُهُ وَمُؤَخَّرُ الرَّحْلِ وَمُقَدَّمُهُ".

إذن هناك دلالة عامة وأخرى خاصة للتقديم والتأخير تتحدد في السياق, وعلى العموم فالتقديم يكون بأولية الأمر في ترتيبه الزماني والمكاني والتأخير عكس ذلك, فلا يوجد في الحقيقة معنى أصلي لأي كلمة ومن اعتقد ذلك فهو واقع في التوهم والخرافة على رأي ستيفن أولمان.

أما اصطلاحا؛ في البلاغة التقديم هو" تقديم ما حَقُّهُ التأخيرُ", فالجملة العربية تتألف -كما ذكرنا- من المسند والمسند إليه اللذين يمثلان عمدة الكلام ومن فضلة, والأصل في الجملة التي مسندها اسم أن يتقدم فيها المسند إليه لأنه المحكوم عليه, ولا يتقدم المسند إلا لسبب. أما الجملة التي مسندها فعل فالأصل فيها أن يتقدم الفعل الاسم. أما بالنسبة للفضلة مهما كانت أنواعها فالأصل فيها أن تتأخر عن عمدة الكلام لأنها المتممة لها.

هذه هي الأصول في صياغة الجملة العربية, والتقديم والتأخير هو العدول عن الأصل, ونقل بعض الكلمات عن مواضعها في الجملة إلى مواضع أخرى بتقديمها وتأخيرها لأسباب ومقتضيات خاصة اضطر إليها المرسل سواء: أكان ذلك الاضطرار شعوريا أم غير شعوري.

أو هو بتعبير آخر: تّغيير في التّرتيب النحوي البسيط لأجزاء الجملة؛ أي مخالفة عناصر التركيب ترتيبها الأصلي في السياق، فيتقدم ما الأصل فيه أن يتأخر, ويتأخر ما الأصل فيه أن يتقدم، وذلك لغرض بلاغي: كزيادة الاهتمام أو القصر أو التّشويق أو لضرورة شعريّة، يقول عبد القاهر الجرجاني عن التقديم والتأخير وجماليته:" هو باب كثير الفوائد جم المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية, لا يزال يفتر لك عن بديعة, ويفضي بك إلى لطيفة, ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه, ويلطف لديك موقعه, ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان".

التقديم والتأخير في الجملة الاسمية:

يقول ابن مالك :

والأصل في الأخبار أن تؤخرا

وجوزوا التقديم إذ لا ضررا.

فامنعه حيـــــــن يستـوي الجزآن

عرفـــا ونكـرا عادمـــــــــي بيـان

كذا إذا مـــا الفعل كـــان الخـــبرا

أو قصد استعمالـــــــــــه منحصرا

أو كان مسندا لـــــــذي لام ابتدا

أو لازم الصدر كمن لي منجدا

وملخص ذلك الآتي:

فالمنع الأول يكون حين يكون "الجزآن" (المبتدأ والخبر) إما معرفتين أو نكرتين صالحتين للابتداء بهما.

وأما المنع الثاني فيكون في حال كان خبر المبتدأ فعلا.

وأما المنع الثالث فيظهر حين يكون الخبر محصورا بإنما أو بإلا.

والمنع الرابع والخامس حين يكون المبتدأ مستحقا للصدارة، إما بغيره؛ وذلك حال تسبيقه بلام الابتداء،

وإما مستحقا للصدارة بنفسه كمثل: من في القسم؟

مواضع تأخير الخبر وجوبا:

ذكر ابن مالك خمسة مواضع يمنع فيها تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، لأن في ذلك فساد للمعنى ومقصد المتكلم. جاء في الألفية :

"فامنعه حيـــــــن يستـوي الجزآن عرفـــــــا ونكـرا عادمـــــــــي بيـان

كذا إذا مـــا الفعل كـــان الخـــبرا أو قصد استعمالـــــــــــه منحصرا

أو كان مسندا لـــــــذي لام ابتدا أو لازم الصدر كمن لي منجدا"

وتفصيل الأبيات الآتي:

فالمنع الأول –كما ذكر الناظم- يكون حين يكون "الجزآن" (المبتدأ والخبر) إما معرفتين وإما نكرتين تنكيرا صالحا للابتداء به، نمثل للأولى بـ" أبي صديقي"، والثانية: بـ" أحرص من علي أحرص من خالد. فهنا التغيير في الترتيب يحدث تغييرا للمقصود. أما إن كان هناك دليل على أن المتقدم خبر جاز

التقديم، كقولك: "أبو يوسف أبو حنيفة"، لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف (الخبر) بأبي حنيفة (المبتدأ)، لا العكس .

وأما المنع الثاني فيكون في حال كان خبر المبتدأ فعلا، فإذا حدث التقديم والتأخير تحولت الجملة من اسمية إلى فعلية، ولتحول المبتدأ إلى فاعل.

وأما المنع الثالث فيظهر حين يكون الخبر محصورا بإنما أو بإلا، ومثاله القول التالي: إنما زيد قائم أو ما زيد إلا قائم، فلو تم تقديم الخبر لفسد المعنى المراد.

والمنع الرابع والخامس حين يكون المبتدأ مستحقا للصدارة، إما بغيره؛ وذلك حال تسبيقه بلام الابتداء، ومثاله القول التالي :للمجتهد ناجح. فلا يمكن القول : ناجح للمجتهد، لأن لام الابتداء لها الصدارة في الكلام.

وإما مستحقا للصدارة بنفسه كمثل: من في القسم؟، ما أحسن زيدا(، من يقم أقم معه، كم عاشق للنبي؛ فالأول كان اسم استفهام، والثاني تعجبا، والثالث شرط، والرابع خبر.

مواضع تقديم الخبر وجوبا :

يقول ابن مالك:

ونحو عندي درهم ولي وطر ملـــــتزم فيـــه تـقدم الخبر

كذا إذا عـــــــــــاد عليه مضمر مما بـــه عنه مبينا يخبر

كـــــــذا إذا يستوجب التصديرا كأين من علمته نصيــرا

وخبر المحصور قدم أبـــــــــدا كمـا لنا إلا اتباع أحمدا

أما تفصيل ذلك فهو الآتي:

فالموضع الأول يكون في حال كان المبتدأ نكرة، ولا مسوغ لها إلا تقدم الخبر الذي يكون ظرفا أو جارا ومجرورا، فإذا توفر مسوغ آخر جاز تأخير الخبر، كأن تقول: رجل فاضل في البيت

أما الموضع الثاني؛ فحين يشتمل المبتدأ على شيء يعود على جزء من الخبر، كقولك: في الدار صاحبها.

أما الموضع الثالث؛ فحين يكون الخبر مستحقا للصدارة، كمثل قولك : أين بيتك؟

أما الموضع الأخير؛ فيكون حين يكون المبتدأ محصورا بإنما أو ما.

التقديم والتأخير في الجملة الفعلية:

تقديم الفعل وتأخير الفاعل وجوبا:

يقول ابن مالك:

"وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو، وإلا فضمير استتر"

يقول ابن عقيل في شرحه معقبا على القول:" حكم الفاعل التأخر عن فعل،- وهو الفعل أو شبهه- نحو قام الزيدان وزيد قائم غلاماه وقام زيد ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول الزيدان قام، ولا زيد غلاماه قائم، ولا زيد قام، على أن يكون زيد فاعلا مقدما، بل على أن يكون مبتدأ."

وهذا نظر البصريين وقول كثير من المحدثين، أما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك؛ فالفاعل يحافظ على فاعليته - في رأيهم - وإن تقدم فعله.

وبالنسبة لبقية العناصر المتعلقة بالعمدة الفعلية أو الاسمية فلم نرصد أي منع للتقديم أو التأخير في أي من عناصرها، أما بالنسبة للمفاعيل فالأصل فيها الجواز بدليل عدم المنع، مع ملاحظة " أن تقديم المفعول على الفاعل كثير وتقديم المفعول على الفعل أقل من تقديمه على الفاعل". أما التوابع فهي تابعة في حكمها لمتبوعها سواء تقدم أم تأخر،باستثناء الصفة التي إذا تقدمت عن موصوفها استحالت حالا.

-الأسباب البلاغيّة:

-التخصيص أو الاختصاص كإفادة تخصيص الخبر إثباتا أو نفيا. ومن التخصيص أيضا تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل في مثل قولك: رجل جاءني.

-التشويق إلى المتأخر: وذلك في حال كان المتقدم يشعر المتلقي بالغرابة، مثل قول الشاعر:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحا وأبو إسحاق والقمر

-الإنكار والتعجب. كقول الشاعر:

تعبٌ كلّها الحياةُ فما أعــ جبُ إلاّ من راغب في ازدياد

-الفخر بالمتقدم: كقول أحد الطائيين: "حاتم الطائي جدي" وكقول شريف من أل البيت الشريف: "محمّد رسول الله جدي."

-التفخيم والتعظِيم، كأن يسأل أحدهم: ما بال أهل مدينتنا مستعدون كل هذا الاستعداد، فيأتيه الجواب: مَلِكُ البلاد سيزورنا قريباً.

-تعجيل المسرة أو المساءة تفاؤلا أو تطيرا؛ كقولهم: سعدٌ في دارك للأول، والسفاح في دار صديقك للثاني.

-الدلالة على تقرير العموم أو نفيه: كل إنسان فان.

وهناك أغراض أخرى كثيرة تستفاد من السياق كـ: التخويف، التهكم، المدح، الاستعطاف.

تطبيقات:

بين الغرض البلاغي من التقديم والتأخير في الجمل التالية :

قال تعالى:(لله ما في السماوات والأرض)

قال تعالى: (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)

ناجح أنت

فريد أبوك

بئس الرجل المنافق

قال تعالى:(جنات عدن يدخلونها)

الرسول (ص) قدوتنا

نصوص لقضايا نحوية

النص 1:

جاء في شرح ابن عقيل) :الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف .(شرح ابن عقيل، ج١,ص٢١٣ .تح: محمد محي الدين عبد الحميد،د.ط، 2003,بيروت.

النص 2:

يقول ابن مالك في ألفيته :ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد: كعند زيد نمرة من مسوغات للابتداء بالنكرة أن يتقدم الخبر الخبر عليها بشرط أن يكون جارا ومجرورا نحو : في الدار رجل، عند زيد نمرة، فإن تقدم الخبر وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: " قائم رجل."

المحاضرة الرابعة

قضايا الإسناد في اللغة العربية (2)

الحذف والذكر

تعريف الحذف:

الحذف في اللغة: القطع والإسقاط؛ جاء في الصحاح: "حَذْفُ الشيءِ: إسقاطُه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذت... وحَذَفْتُ رأسَه بالسيف، إذا ضربته فقطعتَ منه قطعةً". وفي لسان العرب: حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفاً قَطَعَه من طَرَفه والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشعْر من ذلك.

لقد عني القدماء - من نحاة وبلاغيين - بدراسة هذه الظاهرة، لكن بعضهم خلط بين الحذف والإضمار؛ ولذلك قال أبو حيان: "وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمى الحذفُ إضماراً".
قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر؛ فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن".

مثلما رأينا في التقديم والتأخير من حالات الوجوب والجواز نجد في مبحث الحذف حالات وجوب وجواز.

الحذف الجائز:

المبتدأ أو الخبر يمكن حذفهما إذا دل عليهما دليل مقالي. كيف ذلك؟

انظر إلى قول ابن مالك:

وحذف ما يعلم جائز كما

تقول "زيد" بعد "من عندكما"

وفي جواب "كيف زيد" قل"دنف"

فزيد استغني عنه إذا عرف

من مواضع حذف المبتدأ:

1-وقوعه في جواب الاستفهام كما في قوله تعالى:(وما أدراك ما الحطمة*نار الله الموقدة) وقولك متى السفر؟

2-بعد فاء الجواب:يقول تعالى:(من عمل صالحا فلنفسه، ومن أساء فعليها، وما ربك بظلام على العبيد)

3-بعد القول: (قالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملأ عليه بكرة وأصيلا).

الحذف الواجب للمبتدأ :

-يحذف المبتدأ وجوبا في مواضع نذكر منها:

في النعت المقطوع إلى الرفع: في مدح، نحو :مررت يزيد: الكريم، أو ذم: نحو مررت بزيد الخبيث، أو ترحم أو شفقة, نحو مررت بزيد المسكين، فالمبتدأ محذوف هنا وجوبا.

-أن يكون الخبر مخصوص نعم أو بئس نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو.

-نحو قولهم : في ذمتي لأفعلن، ففي ذمتي خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: في ذمتي يمين لأفعلن، وسبب الحذف كون الخبر مصرح به في القسم.

-أن يكون مبتدأ للاسم المرفوع بعد لاسيما، نحو : أحب الفاكهة لاسيما العنب. وتقدير الكلام: أحب الفاكهة لا مثلما هو العنب ،أحب الفاكهة لاسيما هو العنب

الحذف الواجب للخبر :

يقول ابن مالك :وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وفي نص يمين ذا استقر

أشار في هذا البيت إلى أن الخبر يحذف وجوبا بعد لولا، وسبب الحذف هنا أن الخبر دل على كون عام، أما إذا دل على كون خاص أو مقيد وجب ذكره ، وإلا اختل المعنى المراد، ونمثل لذلك بقولنا: لولا زيد محسن إلي لهلكت، فإن دل عليه دليل جاز حذفه، كقول أحدهم: هل زيد محسن إليك، فيقول المسؤول : لولا زيد لهلكت، أو لولا زيد محسن إلي لهلكت .

أما الحالة الثانية فهي ما ذكره ابن مالك في عجر البيت: وفي نص يمين ذا استقر .فقد ذكر المصنف هنا أنه إذا كان المبتدأ نصا في اليمين وجب حذف الخبر، بمعنى إذا كانت صيغة المبتدأ المثبتة يكثر استعمالها كقسم وجب حذف خبره، نحو قولك لعمرك لأفعلن(فلعمرك يكثر استعمالها كقسم حتى دون قرينة دالة على القسم (والتقدير: لعمرك قسمي لأفعلن .وهناك صيغة مشهورة تستعمل أيضا كنص في اليمين، وهي صيغة(يمين الله) ، لكن ليس بالضرورة أن ترد مبتدأ، فقد تكون خبرا، نقول : يمين الله لأفعلن، والتقدير: يمين الله قسمي، أو قسمي يمين الله .فإن لم يكن المبتدأ نصا في اليمين حاز الحذف والإثبات كقولنا :عهد الله لأفعلن، فعهد الله صيغة لغوية ليست خاصة باليمين فقط، فهي موجودة في غيره، كقوله تعالى:(وأوفوا بعهد الله), وكقول أحدهم: عهد الله يجب الوفاء به. وقد فهمنا اليمين حين ذكر المقسم عليه .ويواصل ابن مالك فيقول :وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع ومعنى ذلك أنه إذا وقعت بعد مبتدإ واو هي نص في المعية وجب حذف الخبر, نحو قولنا: كل رجل وضيعته،

والتقدير كل رجل وضيعته مجتمعان .فإن لم تكن الواو نصا في المعية وجب الذكر، نحو قولنا: زيد وعلي قائمان

.يواصل ابن مالك فيقول :وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد أضمرا كضربي العبد مسيئا وأتم تبييني الحق منوطا بالحكم فالحالة الرابعة : هي مجيء المبتدأ مصدرا وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح إن تكون خبرا، نحو قولهم: ضربي العبد مسيئا فمسيئا حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوبا، والتقدير: ضربي العبد(موجود) إذا ثبت مسيئا .يقول ابن عقيل في شرحه لهذا البيت : واحترز بقوله: لا يكون خبرا عن الحال التي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ المذكور، نحو ما حكى الأخفش، من قولهم:(زيد قائما) فزيد مبتدأ، والخبر محذوف والتقدير: ثبت قائما، وهذه الحال تصلح أن تكون خبرا، فنقول زيد قائم. فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف (ضربي العبد مشيرا):فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ الذي قبلها، فلا تقول: (ضربي العبد مسيء), لأن الضرب لا يوصف بأنه مسيء.

تطبيقات:

جاء في كتاب أسرار العربية لابن الأنباري:

)أما الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيهمت، فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما يعدان من الجمل، لأنه يقدر معهما الفعل، فإذا قال : زيد عندك، وعمرو. في الدار؛ كان التقدير زيد استقر عندك، وعمرو استقر في الدار؛ وذهب بعض النحويين إلى أنهما يعدان من المفردات؛ لأنه يقدر معهما: مستقر؛ وهو اسم الفاعل، واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة(

يواصل ابن الأنباري فيقول:

)والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه، والدليل على ذلك:

أنا وجدنا الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الأسماء الموصولة؛ نحو: الذي، التي، من، ما، وما أشبه ذلك؛ تقول: الذي عندك زيد، والذي في الدار عمرو،...ومعلوم أن الصلة لا تكون إلا جملة، فإذا وجدناهم يصلون بهما الاسماء الموصولة دلنا ذلك على أنهما يعدان من الجمل، لا من المفردات، وأن التقدير: "استقر" دون "مستقر"، لأن استقر يصلح أن يكون صلة لأنه جملة، ومستقر لا يصلح أن يكون صلة لأنه مفرد(

أسرار العربية، ص٧٦, تح: بركات يوسف هبود، ط1, 1999,شركة دار الارقم بن أبي الأرقم، بيروت.

المحاضرة الخامسة

الرؤية التركيبية في التراث

1-منهج القدماء في وصف اللغة:

الوصفية منهج ينادي به علم اللغة الحديث، فما هو المنهج الذي اتبعه القدماء في تقعيدهم للغة؟ وما مدى اقترابهم من المنهج الوصفي؟

منهجهم في جمع اللغة:

لا بد في كل عملية تقعيد لغوي من جمع المدونة اللغوية محل الدراسة، وقد اجتهد علماؤنا رحمهم الله في ذلك، حتى إن منهم من بذل النفس والنفيس في سبيل جمع أكبر حجم لغوي ممكن من العربية .لقد نشط علماء العربية في جمع لغتهم من مصدرها العرب الخلص، فقد أيقنوا وهم يضعون علومها ضرورة مشافهتهم، فوجدناهم يشافهون الأعراب الذين كانوا يفدون إلى بلاد الدرس كالبصرة والكوفة وبغداد وغيرها، وكذلك رأيناهم يخفون فيجوبون البوادي والقفار بحثا عن صواب اللغة، فقد ذكر أن الكسائي لما لقي الخليل في البصرة بهرته غزارة علمه فسأله عن مصدرها، فقال الخليل: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج المساري حتى أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن لغة العرب سوى ما حفظه وأن أبا عمرو الشيباني ذهب إلى البادية ومعه دستيجان حبرا فما خرج إلا أفناهما يكتب ما سمعه عن العرب.

ومنهج الأقدمين في جمع اللغة علمي دقيق يعول على الملاحظة والاستقراء والإفراط في الحيطة أحيانا، حتى لنستطيع أن نكون مطمئنين إلى أكثر ما استنتجوه من خصائص لغتنا التي تجنبوا أخذها عمن تشوب عربيتهم أية شائبة، فقد اقتصر أخذهم اللغة على عرب البادية وعلى فصحائهم بشكل خاص، وقد وصفوا المصادر اللغوية السليمة بعبارات شتى من ذلك العرب الذين ترضى عربيتهم، العرب الموثوق بهم، أو بعربيته.

نعم لقد كان للبادية النصيب الأكبر من عملية الجمع اللغوي، وهذا يدخل في الشروط المكانية التي وضعها العلماء بمعية شروط أخرى لحصر عربية صافية تكون في بنيتها قريبة من البنى اللغوية التي جاء بها القرآن الكريم إذ لا يؤخذ إلا من القبائل العربية البعيدة عن الأعاجم؛ وبذلك تم إقصاء كل من كان متاخما للفرس والروم أنذاك.

أما الشروط الأخرى المعززة للشرط المكاني فهي كالتالي:

شروطا زمانية

شروط خاصة بالمصادر البشرية الحاملة للغة منقول عنها وناقلة

شروط خاصة بكم السماع (تردد النموذج السماعي)، بمعنى إن كان مطردا أو شاذا ..

فأما الشرط الأول، فقد حد بقرن ونصف قبل الهجرة النبوية، ومثله بعدها بالنسبة للحضر؛ فيما استمر الاحتجاج باللغة البدوية حتى القرن الرابع للهجرة، وتأكيدا لعلميتهم في عملية الجمع اللغوي تم تحديد الأخذ من البادية زمنيا على الرغم من انتفاء عامل الاختلاط الخارجي، والسبب في ذلك أن اللغة يمكنها أن تخضع للتطور الداخلي والخارجي سواء اتصلت بأمم أخرى أم بقيت في انعزال تام، إذ المتكلم قد يحدث كثيرا من التغييرات في لغته، تجاوبا مع متطلبات عدة: ذوقية وجغرافية واجتماعية وسياسية واقتصادية وغيرها مما تكفل ببيانها علم الدلالة حديثا وحتى كثيرا من العلوم التراثية القديمة؛ إذ تحدث سيبويه وابن جني عن الاستثقال الذي قد يعترض المتكلم فيلجأ إلى التخفيف، إدغاما أو إبدالا أو حذفا لوحدة لغوية ما.

أما الشرط الثاني الخاص بالمصادر البشرية المحتج بلغتها؛ ناقلة للغة ومنقولا عنها؛ فكان تحريهم في الأخير العربي سلامة لغته وسليقته والموثوقية فيهما ,وفي الأول ناقل اللغة إضافة إلى عدالته أن يكون ضابطا، يقول السيوطي: (ضابط الصحيح من اللغة ما اتَّصل سَنَدُه بنَقْل العَدْل الضابط عن مِثله إلى منتهاه على حدِّ الصحيح من الحديث) فصحة لغته من صحة عدالته وضبطه.

كما أنهم رفضوا الشاهد مجهول القائل ولعل ذلك منشأه شرط الضبط الذي يشترط في الناقل؛ إذ أن جهل الناقل بهوية من ينقل عنه يقدح في ضبطيته أو اتقانه، إذ العلم به من شروط الضبط، فلا ضبط لمن لا ذاكرة قوية له .وتبعا لشرط العدالة أيضا رفض العلماء الشاهد المرسل والمجهول، فالمرسل هو الذي انقطع سنده، نحو أن يروي ابن دريد عن أبي زيد(الأول ولد سنة 223ه بالطبع لم يدرك الثاني الذي توفي 215 فبينهما راو أو أكثر، وهذا هو الانقطاع)، والمجهول هو الذي لم يعرف ناقله، نحو أن يقول أبو بكر ابن الأنباري: حدثني رجل عن ابن الأعرابي .يقول ابن الأنباري:(وكل واحد من المرسل والمجهول غير مقبول؛ لأن العدالة شرط في قبول النقل، والجهل بالناقل وانقطاع سند الناقل يوجبان الجهل بالعدالة، فإن من لم يذكر اسمه أو ذكر اسمه ولم تعرف عدالته، فلا يقبل نقله .(لقد كانت تلك الشروط التي وضعها العلماء للغة العربية شروطا غاية في الوصفية؛ إذ تجعلهم يصفون الموضوع كما هو في واقع الحال، وهذا هو الهدف العلمي المرتجى.

2-حد الجملة في النحو العربي:

الجملة في النحو العربي ما أفاد فائدة يحسن السكوت عليها: يقول ابن مالك :كلامنا لفظ مفيد كاستقم، أما اللسانيات الحديثة فقد عرفت الجملة تعريفات عدة من ذلك:

(وحدة لغوية مستقلة بذاتها وليست جزء من وحدة أكبر)

(نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة)

والملاحظ إن المفهومين: القديم والحديث للجملة يتطابقان.

الجملة السليمة والمعبرة في منظور النحو التوليدي ليست فقط الجملة المطابقة لقواعد النحو أو القواعد التركيبية بل يجب أن تتفق دلالتها مع الواقع أو القوانين الطبيعية فالجملة الصحيحة هي تركيب +دلالة من منظور التوليديين، وهذا التصور وجدناه عند سيبويه عند تقسيمه الكلام إلى خمسة أقسام : (مستقيم حسن: أتيتك أمس)، (مستقيم كذب: حملت الجبل)، (مستقيم قبيح، قد زيدا رأيت)، (محال: هل قمت غدا؟)، (أتيتك غدا: محال كذب)، سوف أشرب ماء البحر أمس.

والجملة السليمة أيضا من منظور الانحاء التداولية هي تلك التي يحدث فيها اتفاق بين عناصر ثلاث :التركيب الدلالة التداول فالتركيب والدلالة عناصر شكلية بنيوية داخلية أما الدلالة فهي العناصر الخارجية كقصد المتكلم وفهم المتلقي وكل السباقات الخارجية, فالجملة التواصلية السليمة هي التي يتوافق فيها القصد مع الفهم الذي لا يكون إلا بمراعاة كل السياقات ,وهذا التصور نجده في التراث البلاغي العربي موجزا في عبارة لكل مقام مقال أو عبارة موافقة المقال لمقتضى الحال ، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ غني بهذه المفاهيم التداولية العظيمة، فالعلماء العرب أو المسلمون كانوا على وعي تام بحساسية العلاقة بين التركيب والدلالة من جهة والسياق الخارجي من جهة، وكثير من المباحث النحوية البلاغية التي تزخر بها كتب التراث لدليل على ذلك، من ذلك :أضرب الخبر التقديم والتأخير الحذف والذكر الوصل والفصل.

طيب ما الذي يحتاجه النحو العربي إذن :فالنحو العربي يحتاج إلى أن تنظم فقط مقولاته أو يعاد ترتيبها فكثير من مبادئ النحو الحديث متوفرة في تراثنا العربي .النحو العربي من منظور النحو الوظيفي: وصف النحو العربي على أنه من بين الأنحاء الصورية أو الشكلية، التي تستبعد المكون التداولي من مفهومها، كما أن النحو العربي خلط بين الوظائف اللغوية فجعل الوظائف المعروفة باسم الأبواب النحوية كلها تنتمي إلى الوظائف التركيبية، فجعل الفاعل والمفعول مع الحال والنعت والمنادى والجار والمجرور، وعلى الرغم من ظهور نظرية العامل في النحو العربي ومقولات الإسناد والتعليق إلا أن المزج بين تلك الوظائف بقي قائما، ليأتي النحو الوظيفي الذي ينتمي إلى الانحاء التداولية ليفصل بين تلك الوظائف ويضيف وظائف أخرى، فقد جعل هذا النحو الفاعل والمفعول وظيفتان تركيبيتان . وحدد وظائف أخرى سماها دلالية واخرى سماها تداولية فالدلالية هي:(المنفذ، المتقبل، المستفيد، الأداة، الزمان، المكان، الحال (والتداولية تقسم الى قسمين :تداولية داخلية: محور، بؤرة جديد، بؤرة مقابلة . تداولية خارجية :المبتدأ المنادى الذيل ومرد التقسيم إلى داخلي وخارجي يتوقف على وجودها بالنسبة للبنية الحملية، وكي نعرف مفهوم البنية الحملية لابد من التعريف أو التذكير بها فقد سميت حملية نسبة إلى الحمل ، والحمل هو نتاج إسناد محمول إلى عدد من الحدود واللواحق تسهم في تحقيقه :ذهب زيد إلى السوق فذهب محمول، وزيد حد أول أو موضوع، في السوق حد ثان . في النحو الوظيفي المحمول إما إن يدل على عمل أو حدث أو وضع أو حالة .فإذا كان المحمول عملا كان الحد الأول منفذا واذا دل على حدث كان الحد الأول قوة واذا دل على وضع سمي الحد الأول متموضعا .واذا دل المحمول على حال سمي الحد الأول حائلا:

- فتح خالد الباب
- فتحت الريح الباب

- الطائر على الغصن
- هند فرحة .فمثلا لدينا المثال التالي: الصيد (يتقن البحار)، فالصيد مبتدأ وهو ذو وظيفة خارجية لأنه يتموضع خارج الحمل، بينما البحار هي محور وهو من الوظائف الداخلية لاتصاله المباشر بالمحمول.